مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red Sea Center
for political and security studies

دراسة بعنوان

التـأزم الأمنـي في البحـر الأحـمر

أبعاده، وكيفيـة تقليص مخاطره!

إعـداد: الدكتـور/ علي عزي قائد

باحـث وخبيـر لدى مركـز البحر الأحمر
للدراسـات السياسية والأمنية

مارس - 2024م

تمهيد:

ظل موضوع البحر الأحمر كموقع استراتيجي وجيوبوليتيكي ومنفذ بحري في خريطة العالم شأناً يشوبه الصمت والعُرف والتفاهم العام بين كثير من الدول التي على صلة به من قريب أو من بعيد، سواء كانت هذه الدولة جزءاً منه_ مطلة عليه_ أو مرتبطة به _ لها مصالح من خلاله، أو مهتمة به، أو مستجدة في علاقاتها بهذا الخصوص، سواء كطموح سياسي أو عسكري أو أمني أو اقتصادي، وكانت كل هذه العلاقات تدور بصمت وتتطور بهدوء دون أن تصبح شأناً جوهرياً ودائرة اهتمام مركزية حتى تغيرت موازين النظر، وخرجت تلك التباينات عن سيطرة أصحابها، وبدأت مرحلة جديدة علنية مليئة بالتوتر والاضطراب، ومتخمة بالصراع العلني، وبات هذا الموقع يشكل نقطة مركزية في استراتيجيات السياسات الدولية ومنظور الأمن القومي العالمي لدول وقوى كبرى، أي صعود هذا الموضوع ليصبح النظر إليه أمراً حتمياً والاهتمام به خصوصية دولية تجتزئ منه كل دولة ما يتناسب مع مصالحها ويتعلق بشؤون الأمن القومي لها .

ولكي يتم فهم هذا الموضوع بصورة حقيقية، بعيداً عن التحيزات والرؤى الكثيرة التي يقدمها كل طرف من منظوره الخاص بما يتوافق مع سياسته ونهجه الداخلي الذي لا يتوافق ما يضمره مع ما يبديه، حيث لا يوجد فعل بريء ولا صورة مثالية في سياسة كل دولة بحيث نستطيع أن نقول إنها على حق وغيرها على باطل، وإنما المسألة فيها طموح ونفوذ وصراع ومصالح، ولا يمكن _ بأي حال من الأحوال_ أن نفصل أو نفترض أن طرفاً ما يؤثر مصلحة الآخر على مصلحته أو أنه يدعم ويهتم بأن الآخر يمكن أن يكون الرابح وهو المضحي أو الخاسر؛ لأن سياسة هذا القرن وسمات هذا العصر مبنية على سعي الكل دون استثناء إلى الفوز والاستحواذ دون أي اعتبار حقيقي لأية مبادئ إنسانية أو أخلاقية أو قيم تعايش وتسامح عالمي، فالصراع هو الأفق الذي يربط المجتمعات بمصالحها وكل الأفعال والأقوال تنبثق وتتجلى بناءاً على هذه الحقيقة .

والذي نريد قوله هنا_ في هذا السياق_ أن البحر الأحمر كان المحرك الرئيس في صنع هذا العالم الجديد، سواء إقليمياً أو دولياً في الثلاثة العقود الأخيرة، ولأجله وبسببه حدثت كل المتغيرات وتغيرت أنظمة وسقط حكام وتدهورت شعوب وتفككت دول تحت مطية الأهمية الاستراتيجية لهذا الشريان الهام من العام .

وعليه يمكن مناقشة الموضوع بوضوح حتى يمكن الخروج بنتائج ملموسة وحقائق جلية وتقديم مقترحات لتخفيف حدة هذا الصراع التأزمي الأمني وكشف ملابسات التهور الطارئ المتعلق بالبحر الأحمر، الذي أوصلنا إلى لحظة توتر حادة ومواجهة حرب عالمية وشيكة ربما تعصف بالعالم والمنطقة، وتكون سبباً فعلياً في قلب صورة العالم وغرقه في مستنقع حرب عالمية محتملة طالما كان الإصرار على التهور ماثلاً، واستغلال قضية البحر الأحمر بطريقة مبالغ فيها واستخدامها للبدء بجولات من الصدام المباشر بين أطراف دولية أو إقليمية .

وبعد إقرار هذه النتائج الناشبة حول منطقة البحر الأحمر، يجب أن نحشد كل الأمور الموجودة داخل قاعدة هذا الأمر، سنجد الأمر ببساطة: أن البحر الأحمر نقطة التقاء ثلاث قارات: إفريقيا من الغرب، وآسيا من الشرق وأوروبا من الشمال، هذا أولاً، وهناك ثمان دول عربية وإفريقية مطلة على هذا البحر وهي : السعودية، اليمن، الأردن، مصر، السودان، جيبوتي، إرتيريا، إسرائيل هذا ثانياً، وهناك طاقة ونفط وبضائع تنقل من وإلى العالم عبر هذه المنطقة البحرية، ويشكل استمرار وسلامة عبورها ومرورها من هنا حلقة جوهرية في استمرار الحياة والاستقرار في العالم أجمع، وفعلاً هاماً رُسمت خارطة العالم اليوم على ضوئه، وأي خلل أو مستجد في هذا المسار سيؤدي إلى تغيير خارطة العالم واضطراب وجوده دون أدنى شك، ولذا فإن القلق والتوجس من أي مستجد بهذا الخصوص مبرراً وداعياً لهذه الجلبة التي تشهدها المنطقة والعالم برمتهما .

ولاستكمال هذا التشخيص للموضوع يجب أن نضيف أمرين، وهما أولا: أن إيران دخلت حلبة هذه اللعبة وعملت منذ سنوات على تأسيس أذرع تمكنها من الاشتراك في هذه اللعبة وفرض حضورها بعد إدراكها أن مقارعة الكبارالدوليين والصغار الإقليميين مسرحه البحر الأحمر ومتعلقاته، الأمر الثاني: أن حرب إسرائيل وغزة كانت المفتاح الشقي الذي كان السسبب في ولوج حلبة الصراع في البحر الأحمر، وبدء إيران تحريك أذرعها في المنطقة للشروع في جولات من اللعب من خلال استهداف الحوثيين للسفن التجارية التي تعبر من أو في البحر الأحمر حتى كان هذا الأمر بوابة لفتح ملف دولي عارم يشمل نصف الكوكب ويجذب ويحرك الأنظمة العالمية الكبرى ويدفعها لخوض غمار هواجس حرب عالمية حفاظاً على أمنها ومصالحها التي باتت في دائرة الخطر .

مَثَّل استهداف الحوثيين للسفن التجارية في البحر الأحمر نقطة محورية في هذا السياق، وأعاد ملف البحر الأحمر إلى واجهة الاهتمامات الإقليمية والدولية حتى غدا هاجساً أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، وكابوساً ينظر لتهديداته الأمنية والعسكرية والاقتصادية على مصالح الدول المستهلِكة للطاقة والمصدرة لها، وكذلك الدول المطلة على البحر الأحمر برمتها والمنطقة عموماً .

ومن هنا فإن تناولنا للموضوع سيكون تناولاً وصفياً واستقرائياً يستنبط ويتتبع جذور هذه المعضلة وأسبابها ودوافعها والإخفاقات التي عملت على نمو هذه المعضلة وبلوغها مصاف التهديد الحقيقي، فمن اللازم التعريج على كل تلك الأبعاد والاهتمام بها نظراً لما تمثله من مفاتيح لفهم جذور المعضلة وإمكانية التوصل لمعالجات تقلل من خطورتها وتضع حداً لتهديداتها .

وبعد هذا التوصيف الهام يمكن لهذه الورقة قراءة أبعاد الموضوع ومآلاته وطرح مقترحات تباعاً لذلك .

أبعاد التأزم الأمني في البحر الأحمر :

ثمة أبعاد جوهرية كانت السبب في ظهور هذا التأزم إلى السطح، لأن ميلاده لم يأت فجأة بلا مسببات؛ بل نتيجة إخفاقات جلية مكنته من الظهور، ومن أهم هذه الأبعاد :

البعد السياسي:

قبل ذكر تفاصيل هذا البعد ينبغي التأكيد على حقيقة تتعلق بهذا الخصوص مفادها أن البحر الأحمر لم يواجه على مدى عقود إلا مشكلتين أمنيتين هما : مشكلة القرصنة إبان تفكك الدولة الصومالية في يناير 1991، ومشكلة استهداف الحوثيين للسفن التجارية منذ 19 نوفمبر 2023 وحتى اليوم، وكان ظهور هذه الجماعة الميليشاوية بعد سقوط صنعاء في 21 سبتمبر 2014، ودخول اليمن مستنقع الحرب الأهلية الداخلية وأصبحت الدولة في عداد التفكك والانهيار والتشظي والانقسامات البينية .

وعلى ضوء هذا فإن المشكلتين كان وراؤهما انهيار السلطة الحاكمة وصعود جماعات مسلحة لسدة الحكم بطريقة غير شرعية، تدير شؤون الجغرافيا التي تسيطر عليها بطريقة (حكم العصابات) التي لا تأبه بالمواثيق والمبادئ الدولية فتصبح تهديداً على الداخل المحلي والخارج الإقليمي والدولي، كما هو الحال مع جماعة الحوثي .

ويكمن الخلل الحقيقي هنا والمخاتلة والغموض وسوء التقدير_ بخصوص جماعة الحوثي_ في تراخي الدول المعنية سواء من دول الإقليم أو من الدول الكبرى التي تمتلك القول الفصل في مثل هذا الشؤون، وعدم التعامل بجدية وحزم إزاء العبث الذي أحدثته جماعة الحوثي، وظلت تخاتل في رؤيتها وتعاملها من حين لآخر حتى وصلت الجماعة إلى ما هي عليه الآن من خطورة؛ فاستشعرت تلك الدول الخطر فراحت تضرب كفاً على كف، وتتورط في الدخول في صدام حقيقي ومواجهات مباشرة بين الاستهداف والصد، والفعل وردة الفعل .

يتركز هذا التخاتل والغموض والتورية في عدة نقاط منها:

1_ بعد سقوط صنعاء بيد الحوثيين في 21سبتمبر 2014، وقيام التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات (عاصفة الحزم) في 26 مارس 2015 لدعم الشرعية واستعادة الدولة اليمنية، حقق هذا التحالف نصراً ملموساً في استهداف المواقع العسكرية الحوثية المتمردة، واستطاع التحالف تحرير عدن ومحافظات الجنوب واطراف مارب والجوف وتعز والساحل الغربي، وقد كلف هذا التحالف العربي خسائر مادية هائلة سواء في الجانب العسكري اوالانساني اوالاقتصادي حيث ان السعودية قائدة التحالف قدمت دعم انساني لليمن ودعم اقتصادي للحكومة لاستعادة بناء وتشغيل موسسات الدولة في المناطق المحررة. حاولت المملكة العربية السعودية دعم فرص للسلام في اليمن من خلال دعم موتمرات جنيف بين اليمنيين ودعمت المملكة مفاوضات الكويت واتفاق استكولوهوم الا انه وبكل صراحة لم يوافق الحوثي على اي حلول عادلة، وفي الحقيقة فاننا نتابع ونرصد

تصريحات السعودية ومواقفها الرسمية تعلن دايما بان الحل في اليمن سياسي وليس عسكري ولكن للاسف نشاهد المجتمع الدولي يتعامل بتسويف مع الحوثيين ولم يقوم المجتمع الدولي باي مواقف واضحة وعادلة في مواجهة تسويف وتلاعب الحوثي في مشاورات السلام.

2_ ظل البيت الأبيض يراوغ في موقفه من جماعة الحوثي، ويتناقض خطابه من حين لآخر، ويبرز تلاعبه في أكثر من موقف، سواء من حيث تصنيف الجماعة الذي أقره ترمب في نهاية ولايته وألغاه بايدن في بداية فترته الرئاسية، أو من حيث تأثير البيت الأبيض على قرارات مجلس الأمن التي كانت باهتة ولا ترتقي للمستوى الملائم بشأن جماعة أغرقت اليمن في مستنقع الحرب والدمار والفقر، ومن الممكن أن يكون للبيت الأبيض مبررات حول رؤيتها ومنظورها السياسي في التعامل مع هذه الجماعة .

3_ سعى المجتمع الدولي إلى إخضاع الحكومة الشرعية اليمنية_المعترف بها دولياً_ للقبول باتفاق استوكولهم في 2018 الذي بموجبه تم إيقاف الحرب بعد أن كانت القوات الحكومية اليمنية والمقاومة الوطنية على تخوم مدينة الحديدة لتحريرها، وكذلك فتح ميناء الحديدة للجماعة وتمكينها من إدارته دون أية مراقبة؛ مما فتح لها الباب على مصراعيه لوصول المعدات العسكرية والخبراء من إيران فكان لها امتلاك صواريخ بالستية وطائرات مسيرة وألغام وزوارق بحرية تستخدمها حالياً في استهداف السفن التجارية .

4_ تجاهل المجتمع الدولي وتغاضيه عن الحكومة اليمنية ماعدا الدعم اللفظي الباهت، وعدم تمكينها من بناء ذاتها أو تكوين قوة وجيش يتلاءم مع مهمتها في استعادة زمام الأمور في اليمن، ومواجهة خصمها الحوثي بصورة ندية، مقابل الدعم الكبير المادي والعسكري الذي توليه إيران لحليفها الحوثي الذي صمد تسع سنوات أمام التحالف والقوى اليمنية وانتقل للمناوشة على البحر .

5- استثمار الحوثي من قبل البعض كفزاعة وورقة رابحة لتهديد عدة خصوم واعتراض استقرارهم السياسي والاقتصادي، أي أن الحوثي أصبح ورقة يستخدمه كل طرف لتخويف خصمه، وهذا الأمر أتاح له الاستمرار وخدمة كل جهة مع تحفظه على غاياته الخاصة وأهدافه الذاتية وكان له ما أراد .

6_ سوء التقدير والإدراك لخطر جماعة الحوثي، واستحواذ البعد السياسي على التعامل معها من قبل المجتمع الدولي، والعزف على وتر السلام والتوافق والنظرة الناعمة التي لم تخرج إلى نتيجة واعتبار وجودها أو تقليص حضورها شأناً سعودياً في المقام الأول،

وأمراً يخص الداخل اليمني ثانياً، وتجاهل الأهمية الاستراتيجية لليمن كونها تطل على البحر الأحمر وفيها منفذ بحري يتحكم بطرق التجارة العالمية والملاحة الدولية .

البعد العسكري:

اعتزاز الدول الكبرى كالولايات المتحدة وبريطانيا وغيرهما بقواعدها العسكرية المتواجدة في كثير من الدول المطلة على البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، والاعتقاد بأن العتاد العسكري كفيل بابتلاع أي تهديد سينشب في يوم ما في البحر الأحمر، وقادر على دخر أي خطر سواء من جماعة الحوثي أو من غيرها، وكان هذا النمط دافعاً لكثير من الدول لتعزيز حضورها العسكري في كثير من دول القرن الإفريقي، وبالتحديد في جيبوتي وإثيوبيا وإرتيريا، كونها دول متاخمة ومطلة على البحر الأحمر، بل قاد هذا التفكير لسعي بعض الدول لحذو هذا المسار والشروع في بناء قواعد لها هناك كتركيا والإمارات وفرنسا والصين وإيران، وكأن الفكرة باتت شرطاً ودليلاً ومؤشراً على الصراع المحتدم في المستقبل، وكذلك اعتبار مسألة الحضور العسكري واللوجستي في منطقة البحر الأحمر جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي لتلك الدول، وهذا يعني أن تغلب الرؤية العسكرية في تفكير كثير من القوى وذهنيتها السياسية أبعدها عن الاهتمام بمعالجة القضايا الأمنية والاستقرار السياسي للدول المطلة على البحر الأحمر، وكأن البعد الاستعماري قد صحا من سباته وعاد لتوه أكثر من كون الموضوع حماية للصالح العام للمجتمع الدولي من خلال حماية طرق الملاحة الدولية .

البعد الاقتصادي:

أصبح البعد الاقتصادي يمثل جزءاً لا يتجزأ من الصراع الدولي بين كثير من الأقطاب الإقليمية والدولية التي بات طموحها الاقتصادي مرهوناً بتعزيز حضورها في أقصى مدى له علاقة بصادراتها واستيراداتها، حيث ارتبط وجه الاقتصاد الجديد بامتلاك طرق وممرات بحرية خاصة تعود بالنفع والاكتساح لخصم اقتصادي مناوئ أو منافس لها، ولذا كان هذا البعد مسهماً في خلط الأوراق وتشكيل تحالفات هنا وهناك، وأذرع مختلفة تابعة للأطراف المتنافسة يتم تحريكها بناءاً على حسابات خاصة وأغراض اقتصادية بحتة حتى لو استدعى الأمر الاعتماد على مليشيات او جماعات مسلحة تتكفل في إعاقة السلام الاقتصادي والتبادل التجاري العالمي، بمعنى أن احتدام الصراع الاقتصادي قد حمل تبعات أمنية وأغراضاً عسكرية تستخدم من أجل النيل من الآخر الخصم وتهدف إلى إلحاق الضرر به بصور غير مباشرة، والدليل على ذلك أن كثير من الدول الاقتصادية الكبرى اتخذت خطوات عسكرية فردية وحركت أساطيلها البحرية وقواتها العسكرية لمنطقة البحر الأحمر إبان تفشي الاستهدافات الحوثية للسفن التجارية، وهذا يعني عدم التوافق بين تلك القوى الاقتصادية التي لم يعد خوفها على مصالحها شأناً يخصها مجتمعة وإنما تقيس كل دولة الضرر الاقتصادي الذي من الممكن أن يلحقها من جانب فردي، وهذه الحقيقة جعلت ردة الفعل الغربية متباينة ولا تنسجم مع التهديد الحوثي، ويبدو أن هناك من يستخدم ذلك التهديد بطريقته الخاصة ضد الآخر، وهذا البعد زاد من عملية التوتر وألبس التأزم الأمني في البحر الأحمر رداءاً غامضاً وتناقضاً محيراً يستعصي فهم أبعاده ومآلاته .

مفارقات عامة حول الموضوع قبل التأزم وبعده :

ثمة مفارقات كثيرة حول موضوع البحر الأحمر باعثة للاستغراب والاندهاش حد التعجب، لا يمكن إغفالها في هذا السياق كونها تبدد جانباً من الغموض الملتف حول عنق موضوعنا، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1_ أن المملكة العربية السعودية واحدة من ثمان دول تطل على البحر الأحمر، وهي الأكبر من حيث شواطئها الساحلية الممتدة على البحر الأحمر، وكذلك امتلاكها لأكبر عدد من الجزر فيه هذا من جانب، كما أنها أكبر دولة منتجة للنفط الخام والمصدرة له، ويمر تصديرها له عبر البحر الأحمر، وأي خلل أو تهديد يمس هذا المنحى، فإن العواقب ستكون وخيمة عليها أكثر من غيرها في المقام الأول، ومع ذلك فإن سياستها الأمنية وتأهبها العسكري لا يتناسبان مع مستوى هذه الحقيقة_ سواء كان هناك تأزم أو لا_ مع أن أكثر من خمسة عقود وهي تعتمد في اقتصادها على هذه النقطة، تاركة فعل الحماية للدول الكبرى المستوردة لنفطها، دون أن تتبنى في سياستها الداخلية اعتبار هذا الفعل جزءاً مهماً

لا يتجزأ من أمنها القومي والاقتصادي، وحرصت على إثبات سيادتها على البحر الأحمر وكثفت حضورها العسكري وتحالفها الأمني مع باقي الدول المطلة منذ عقود دون الاتكاء الكلي على القواعد الأجنبية المتواجدة على أراضيها للقيام بالمهمة؛ لأنها الآن لجأت للصمت وردة فعلها تجاه ما يقوم به الحوثي شبه غائبة ، كون الحرب بهذه الطريقة غير مجد مع الجماعة التي تتحصن بالمدنيين وتخفي السلاح في الأحياء السكنية الشعبية، ولذا كان حرصها الساعي لتغيير استراتيجيتها معه إلى نمط سياسي تفاوضي كوسيط بعد أن كانت خصماً ترى في الحوثي عدواً لها وذراعاً تابعاً لعدوتها اللدودة إيران،، ولذا فإنها الآن واقعة في إشكالية جديدة في كيفية التعامل مع هذا التأزم الأمني الناشب في البحر الأحمر فهي لن تسمح أن تتحرك القوات الأجنبية المرابطة على أراضيها للرد على هجمات الحوثي، ولن تستطيع الاشتراك مع أية مواجهة لجماعة الحوثي بعد أوقفت الحرب ضده وسلكت درب السلام معه، والآن يعود فعله بالضرر على مصالحها ومن المنطق أن يكون لها حضور فاعل في هذا الجانب وألا تترك الأمر برمته للقوى الدولية المعنية بهذه القضية، فهذا يعد في حقيقة الامر تخلياً لا يتلائم مع السياق، كما أنها ستحط من قدرها ومكانتها واحتياجها للبيت الأبيض بعد أن عمل ولي العهد السعودي الأمي محمد بن سلمان على ايجاد توازن في العلاقات الخارجية لبلاده وهذا مهما ينظر له من بعض الدول بانها سياسة غير صائبة لكن في الحقيقة تمثل الدبلوماسية السعودية الجديدة والخطط الاقتصادية السعودية الجديدة توازن وحكمة وستشكل استقرار سياسي واقتصادي عالمي على المدى البعيد.

2_ بالرغم أن الدول المطلة على البحر الأحمر تجمع سبعاً منها روابط جغرافية وقومية ودينية وتاريخية واحدة إلا أنها تفترق وتتعارض فيما بينها احيانا في الجانب السياسي وهذا خلاف وارد لكنه يحتاد معالجات وعودة النظر.

3_ بالرغم من امتلاك اليمن لأهم نقطة في البحر الأحمر وهو مضيق باب المندب الذي يعد الحلقة الأهم لاستراتيجية البحر الأحمر، إلا أن اليمن كان مهملاً وسطحياً بهذا الخصوص، سواء في عهد النظام السابق أو فيما بعد، وكأن اليمن لم تكن دولة لها سيادة ورؤية لمعنى الأمن القومي، ولذا كانت تمثل هذه المسألة أضعف نقطة أمنية لها كدولة .

4_ تعتبر مصر نقطة الارتكاز في أمن وسلامة الملاحة الدولية في البحر الأحمر وذلك كونها تمتلك قناة السويس المكمل لمضيق باب المندب، ويشكل تفاعلها بجانب السعودية في حربها ضد الحوثي محوراً مهماً، ففي حال تغير مسار السفن التجارية إزاء التأزم الأمني حالياً ستكون مصرهي الخاسر والأكثر تضرراً لو فقدت دخلها القومي من عائدات السفن العابرة لقناة السويس.

5_ الموقف السلبي غير المبرر لبعض دول الخليج مع أن 90% من نفطها الخام المصدر يمر عبر البحر الأحمر، كسلطنة عمان التي لم تظهر جديتها في التعامل مع الحوثي معتبرة نفسها طرفاً محايداً، وقطر المنحازة بشكل فاضح لإيران وذراعه الحوثي ضد السعودية، وكل هذه التباينات تثبت عدم وجود رؤية سياسية واحدة ولا تستشعر الفرق بين الخطر المحدق بهن ككل وبين انخراطها في مواقف سياسية ضد بعضها وتجاهل الأضرار بعيدة المدى التي ستنالها يوماً ما نتيجة لتشرنقها هنا وهناك .

6_ تجاهل المجتمع الدولي والإقليمي لإمكانية تقليص خطر الحوثي على الملاحة الدولية من خلال دعم الحكومة الشرعية اليمنية عسكرياً ومادياً وسياسياً، وتقليم أظافر القوة الحوثية بتحريك جبهات القتال الداخلية، باعتبار ذلك أضمن من التحشيد العسكري الذي يتدافع إلى البحر الأحمر لتأمين السفن التجارية .

7_ ادعاء جماعة الحوثي بأن عملها الإرهابي_ الذي يستهدف السفن التجارية في البحر الأحمر ويلحق الضرر بالملاحة الدولية _ نابع ومتعلق بنصرة غزة وحربها مع الكيان الصهيوني، وكل ما تقوم به ليس له معنى سوى الضغط على الكيان وإخضاعه على وقف الحرب والحصار على غزة، وهذه مفارقة عجيبة تدعيها جماعة إرهابية مع أنها تحاصر مدناً يمنية كتعز مثلاً منذ تسع سنوات، لكن ضميرها ونخوتها دفعتها للوقوف مع غزة من خلال هذه الأعمال الإرهابية في البحر الأحمر، ومع ذلك فقد وجدت هذه الجماعة من يؤيدها ويصدق مزاعمها سواء في الداخل اليمني أو في المحيط العربي .

الحلول المقترحة والافتراضات المنطقية :

وبناءاً على هذا العرض المقتضب والإحاطة المتكاملة حول الموضوع من أكثر من جانب، وقراءة القضية من أبعاد مختلفة بمكاشفة ووضوح حسب الذهنية السياسية المضمرة وما يدور خلف الكواليس من غايات لا تبرز على السطح، وما يظهر ليس إلا من صنيع الخطاب الإعلامي والسياسي اللذين تروج لهما الحكومات ووسائل إعلامهما، لكن الحقائق الواقعية والدوافع المنطقية فلا يدركها إلا المتفحص الخبير بالفعل السياسي واستراتيجياته المتبعة في النظم العالمية .

طالما وقد طرحت الورقة التصورات الفعلية المفسرة لما يجري في البحر الأحمر، فلزاماً عليها أن تضع بعض المقترحات والحلول التي تستند على المعطيات المطروحة آنفاً، والمستوحية لردة الفعل المنطقية الإيجابية التي تراعي خصوصية الموضوع، وما يجب عمله في هذا السياق، وتأكيد من تقع عليه مسؤولية الحماية الأمنية، وعدم الارتهان على قوى أخرى تنتزع الحق من أصحابه وتقفز على الواقع، وتتزعم خطوات ربما ستعود بعواقب وخيمة على المعنيين بالأمر، وعليه فإن الحلول والتوصيات ستكون على النحو التالي:

1_قبل الشروع في طرح المقترحات المناسبة للحد من هذه الأزمة الأمنية في البحر الأحمر، ينبغي التأكيد بأن ردة الفعل الحاصلة في البحر الأحمر والتي قامت بها بعض الأساطيل الحربية الغربية يعد تكتيكاً خاطئاً، سواء كان بالتصدي للهجمات مباشرة أو القيام بضربات جوية لبعض المواقع الحوثية في صنعاء وبعض المدن اليمنية، لأن ذلك يزيد المشكلة تعقيداً ويبرر للحوثيين فعلهم ويكسبهم تعاطفاً داخلياً وخارجياً، كما أن ردة الفعل الرادعة دفعت بكثير من الدول الكبرى لتحريك قوتها إلى منطقة البحر الأحمر سيجعل المنطقة مسرحاً عملياتياً وستمتلئ المنطقة باستعراضات عسكرية ويحولها إلى ساحة لتصفية الحسابات بين تلك القوى ولو بصورة مضمرة، وإن كان الظاهر من عملها حماية مصالحها، وهذا الأمر برمته سيحول منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي إلى منطقة تماس وتوتر مستمر، وسيؤثر سلباً على الجميع وستدفع المنطقة ثمناً باهظاً إزاء تحولها إلى منطقة مفتوحة للتواجد الأجنبي الضخم .

2_حين نفكر بحل استراتيجي لهذا الشأن ينبغي قبل التفكير بنوعه، أن نحدد المعني الأول به، وهنا فإن المعني الأول بحماية الأمن والسلامة في البحر الأحمر هي الدول المطلة عليه، ويعد تجاهلها في هذا السياق من قبل المجتمع الدولي أو تغاضي أنظمتها عن الاهتمام بالموضوع إخفاقاً لا يغتفر ولا يليق بها، للأهمية الاستراتيجية التي على عاتقها والمسؤولية الجمة التي تعد من خصوصياتها وليس من خصوصيات أي طرف آخر.

3_ إن مصر والسعودية هم من يجب عليهم تزعم تحالف بحري وسياسي يتبنى استراتيجية تأمين الملاحة الدولية في البحر الأحمر، لأن السعودية من تمتلك ساحلاً بحرياً كبيراً، وهي أكبر من يصدر النفط الذي يمر عبر البحر الأحمر يومياً، أما مصر فهي المكمل لتلك الأهمية وصاحبة القوة العسكرية القادرة على القيام بالمهمة مع السعودية ومعهما بقية الدول المطلة باستثناء اسرائيل التي لا يمكن الاشتراك معها في هذا الخصوص، ونرى ان الامارات تكون عضوا في هذا التحالف كونها تمتلك قواعداً عسكرية في منطقة القرن الإفريقي قادرة على تشكيل ثلاثي عربي مع مصر والسعودية والاردن وبقية الدول المطلة على البحر الاحمر لردع الاستهداف الحوثي للسفن التجارية في البحر الأحمر.

4_تشترك اليمن في هذه الأهمية المحورية باعتبارها مصدر المشكلة (الحوثيين) وجزءاً من الحل من خلال موقعها الاستراتيجي وامتلاكها مناطق استراتيجية دفاعية كجزيرتي ميون/ بريم التي تتقاسمان مضيق باب المندب، حيث إن الإمارات حرصت على بناء قاعدة عسكرية في الجزيرة تحسباً لأي هجوم، وقد واتت الفرصة لتأدية مهمة الحماية الأمنية للبحر الأحمر وتشكيل جسر بحري وبناء قواعد دفاعية في جزيرتي ميون/ بريم وكذلك في جزيرة الفرسان ـ فرسان ـ السعودية وصولاً إلى المناطق المصرية المتاخمة لقناة السويس .

5_يجب على هذا التحالف فرض دعم استراتيجي مادي ولوجستي من دول الخليج قاطبة لأن مصالحها تقتضي ذلك، وتوحيد سياسة وعلاقة جميع دول الخليج بخصوص إيران كعدو خطير يدعم الحوثيين ويمدهم بالسلاح والخبراء لتنفيذ الهجمات في البحر الأحمر، بحيث تكون الخطوات موحدة والسياسات والمواقف موحدة أيضاً للحاجة الماسة لذلك، مالم يتم ذلك فإن أية خطوة ستفشل طالما التباينات قائمة بين دول مجلس التعاون سواء مع الحوثي أو مع إيران.

6_ يجب على المجتمع الدولي ومجلس الأمن والبيت الأبيض والدول صاحبة القرارات الفاعلة إتباع منهجية سياسية في الرأي العام العالمي ودوائر صنع القرار، بحيث يجب حظر الجماعة وفرض عقوبات مباشرة عليها وعلى من يدعم أو يساندها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وإلغاء الاتفاقات السابقة مع مليشيات الحوثي كاتفاق استوكهولم ، وإعادة غلق ميناء الحديدة وفرض رقابة من قبل تحالف الدول المطلة على البحر المشكل، وكذلك دعم الحكومة الشرعية اليمنية وجيشها الوطني مادياً وعسكرياً واستئناف الحرب في مختلف الجبهات كون القضية في منبعها شأناً يمنياً، وعلى اليمنيين تقع مسؤولية الخلاص ووضع حد للخطر الحوثي سواء في البر أو البحر، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم تقليص التأزم الأمني في البحر مالم تسري الأمور على هذه الشاكلة التي شملت كل الجوانب وقاربت أهميتها .

أهم المراجع العامة:

1)_ أبو بكر فضل محمد عبدالشافع، أمن الطاقة والصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في منطقة حوض البحر الأحمر، سلسلة دراسات دول حوض البحر الأحمر، السودان، ط1، 2021.
2)_ أمين هويدي، أحاديث في الأمن العربي، دار الوحدة، بيروت، ط1، 1980.
3)_أكرم عبدالملك الأغبري، أهمية البحر الأحمر في علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي، صنعاء، 1999.
4)_ثابت الأحمدي، الصراع الدولي في منطقة البحر الأحمر وتأثيره على الأمن القومي للجمهورية اليمنية، مؤسسة أروقة للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، ط1، 2019.
5)_جمال عبدالرحمن رستم، أمن البحر الأحمر في بيئة إقليمية ودولية متغيرة، سلسلة دراسات إفريقية، 2021.
6)_خليل حسين، الجغرافيا السياسية(دراسة الأقاليم البرية والبحرية والدول وأثر النظام العالمي في متغيراتها)، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009.
7)_صلاح الدين حافظ، صراع القوى حول القرن الإفريقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1982.
8)_ظلال جواد كاظم، الأهمية الاستراتيجية لجزيرة سقطرى اليمن (دراسة الجغرافية السياسية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكواة، 2012.
9)_كريم مطر حمزة الزبيدي، الصراع الدولي في البحر الأحمر بين الماضي والحاضر، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر الجديدة، ط1، 2017.
10)_محمد محمود إبراهيم الذيب، الجغرافيا السياسية منظور معاصر، مكتبة الإنجلو المصرية، ط2، 2008.
11)_محمود توفيق محمود، الدخل الجنوبي للبحر الأحمر، دار المريخ، الرياض، 1983.
12)_مديحة أحمد درويش، النشاط الأمريكي في جنوب البحر الأحمر، دار الشروق، جدة، ط1، 2006.
13)_ ميلود عامر حاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2016.
14)_وليد محمد جرادات، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، دار الثقافة، الدوحة، ط1، 198

مركز البحر الأحمر
للدراسات السياسية والأمنية
Red Sea Center
for political and security studies